المقياس النّحويّ عند الطّبريّ

وأثره في موقفه من القراءات القرآنيّة

د. بشائر علي جاسم*

مُلخّص البحث:

حين يُذكَر الطّبريُّ وتفسيره «جامع البيان في تأويل آي القرآن»، نكاد نقف إجلالًا لذلك التّفسير الّذي احتوى على كمّ هائل من اللّغة والنّحو والصّرف والبلاغة. أمّا القراءات القرآنيّة فعلى الرّغم من أنّه اعتذر عن الخوض كثيرًا فيها؛ لأنّه ألّف في القراءات كتابًا خاصًّا فُقِد ولم يظهر له أثرٌ حتّى الآن، إلّا أنّه حلّل في تفسيره وناقش أغلب القراءات اعتمادًا على: المقاييس اللّغويّة والنّحويّة، واتّفاق المعنى، وعدم التّناقض بين المعاني، واستفاضة القراءة بين القُرّاء. وهذا جهدٌ جعل الطّبريَّ وكتابَه في أرقى مجال، رحمه اللّه رحمةً عامّة.

إنّ البحث في هذا الموضوع مُتشعّب الأنحاء وعِر المسلك؛ لأنّه يدخل في أكثرَ من علم، فالطّبريّ كان واسعَ العلم، ألّفَ في علوم كثيرة، لذا سوف أقتصرُ في بحثي على تفسيره الواسع «جامع البيان»، فهو قد تحدّث في هذا التّفسير عن كثيرٍ من القراءات وناقشها، وصوّب بعضها وخطّأ بعضًا آخرَ منها، قبل ظهور القراءات القرآنيّة السّبع التي ظهرت بعد وفاة الطّبريّ.

* باحثة في وزارة التّربية- بغداد.

الكلمات المفتاحيّة: الطّبريّ، جامع البيان، المقياس النّحويّ، القرآن الكريم، القراءات.

التّمهيد

علينا أن نعلم أنّ القراءات القرآنيّة السّبع ظهرت بعد الطّبريّ[1]، وأنّ الّذي سبّعها هو تلميذه أبو بكر بن مجاهد (ت٣٢٤هـ)، أي أنّ التّسبيع ظهر واشتهر بعد الطّبريّ. وممّا يُذكر أنّ ابن مجاهد لم يذكُرْ في كتابه «السّبعة في القراءات» الطّبريَّ على الرّغم من أنّه كان شيخه. وذكر ابن الجزريّ أنّه حين روى قراءةَ نافع ذكرَ أنّه أخذها من (محمّد بن عبد اللّه)، وقال عنه ابنُ الجزريّ أنّه دلّس في ذلك، ولم يذكر اسم الطّبريّ الّذي أخذ عنه القراءة. ولكنّ الطّبريّ (محمّد بن جرير) لم يُروَ أنّ اسم أبيه عبد اللّه في المصادر الّتي رجعتُ إليها، وهذا ما ذكره ابنُ مجاهد، قال: «وأخبرني محمّد بن عبد اللّه بن يونس بن عبد الأعلى عن وَرْش....»[2]، ويونسُ بن عبد الأعلى أخذ عنه خلقٌ كثيرٌ، فربّما ذكر ابنُ مجاهد روايةَ وَرْش عن يونسَ بن عبد الأعلى من طريقٍ آخرَ غيرِ طريق الطّبريّ، عند ذلك يكون ابنُ مجاهد غيرَ مدلّسٍ في كلامه.

المقياس النّحويّ وأثره في موافقة الطّبريّ لبعض القراءات

حين نتحدّث عن المقياس النّحويّ، فذلك يعني أنّنا نتحدّث عن مجموعة قوانينَ نحويّةٍ لها وجودها لتصحيح أيّة جملة عربيّة أو تخطئتها، والطّبريّ كان من العلماء الّذين شقّوا طريقًا مهمًّا في علم القراءات، ولا سيّما أنّه ألّف كتابًا في هذا العلم، وإن كان هذا الكتاب قد فُقد، لكنّ ما تحدّث به الطّبريّ في سِفره التّفسيريّ الواسع (جامع البيان) عن القراءات، ووصفها بالصّحة والخطأ، يدلّ دلالةً واضحةً عن العلم الواسع الّذي كتبه فيه.

اعتمد الطّبريّ في هذا القياس على مجموعة من الأسس، سأذكرها، أصبحت بعده أساسًا مهمًّا في علم القراءات.

الأوّل: اتّفاق المعنى بين القراءتَين، كما في حديثه عن قوله تعالى: (وَيُعَلِّمُهُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَالتَّوْرَاةَ وَالْإِنجِيلَ)[3]، إذ اختلف القُرّاء في قراءة (ويعلمه)، فقرأ نافع وعاصِم ويعقوبُ وأبو جعفر وسَهْل (ويُعَلّمهُ)[4] بالياء، وعلّل الطّبريّ ذلك بأنّ مَن قرأ

(١) الطّبريّ: أبو جعفر محمّد بن جرير الطّبريّ، وُلد في قصبةِ (آمُلَ) إحدى قصبات إقليم طبرستانَ وبه لُقّب، درس العلوم على عدد من العلماء المشهورين في زمانه، وحفظ القرآن الكريم في صغره. ألّف كتاب «جامع البيان عن تأويل آي القرآن»، وكتاب «تاريخ الرّسل والملوك»، و«اختلاف الفقهاء»، و«تهذيب الآثار وتفصيل الثّابت عن رسول اللّه (صلّى الله عليه وسلّم) من الأخبار»، وكتاب «القراءات» المفقودة نُسَخُه. وله كتب أخرى. تُوفّيَ سنة (٣١٠هـ). يُنظَر: «معجم الأدباء»، ياقوت الحمَويّ: ١٨/٦٥، و«طبقات المُفسّرين»، الدّاوديّ: ٢/١١١، و«الطّبريّ»، د. أحمد محمّد الحوفي.

(٢) «السّبعة في القراءات»، ابن مجاهد: ٦٤.

(٣) سورة آلِ عمرانَ: الآية ٤٨.

(٤) يُنظَر: «البحر المحيط»، أبو حيّان الأندلسيّ: ٢/٤٦٣، «النّشر»، ابن الجزريّ: ٢/٢٤٠، «مجمع البيان»، الطّبرسيّ ٣/٨٤.

(ويعلمه)[٥] ردّها على قوله تعالى في الآية قبلها بسطر قال: (كَذَٰلِكِ اللَّهُ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ)[٦]، فوجود التّجانس بين صيغة الفعلين (يخلق، يعلم) سوّغت القراءة بالياء.

أمّا القراءة بنون العظمة[٧] (ونُعلمه) فقرأ بها ابنُ كثير وأبو عمرو ابن العلاء وابن عامر وحمزةُ والكِسائيّ وابن مسعود، وعلّل الطّبريُّ القراءةَ بالنّون، بأنّ مَن قرأ بالنّون فقد ردّها إلى قوله تعالى: (ذَٰلِكَ مِنْ أَنبَاءِ الْغَيْبِ نُوحِيهِ إِلَيْكَ)[٨]، فوجود النّون وصيغة المضارعة في الفعلين سوّغ القراءة بالنّون، وهذا تفسير قوله: (عطفًا به على قوله...). والقراءتان (نَعلمه ويعلمه) لا بأس بالقراءة بهما وذلك لعدم اختلاف المعنى[٩].

الثّاني: اتّفاق المعنى مع كون القراءتين من الكلام المشهور عند العرب، أي أنّه جعل شُهرة الكلام وشيوعه عند العرب من ضمن مقاييس قبول القراءة، ومن ذلك تصويبه للقراءتين الواردتين في قوله تعالى: (وَكَأَيِّن مِّن نَّبِيٍّ قَاتَلَ مَعَهُ رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ)[١٠]، ذكر الطّبريّ أنّ بعض القُرّاء قرأها (وكأيّن) بالهمزة على الألف مع تشديد الياء[١١]، هي قراءة الجمهور[١٢]، وقال عنها العُكْبريّ بأنّها المشهورة وأنّها الأصل[١٣].

وذكر الطّبريّ، بأنّها وردت بوجهٍ آخرَ وهو مدّ الألف وتخفيف الياء[١٤] وقرأ بها ابنُ كثير وأبو جعفر[١٥]، قال الطّبريّ في هاتين القراءتين: «وهما قراءتان مشهورتان في قَرَأَةِ المسلمينَ، ولغتان معروفتان لا اختلاف في معناهما، فبأيّ القراءتين قرأ ذلك القارئُ فمصيب، لاتّفاق معنى ذلك وشهرتهما في كلمة العرب»[١٦]، والطّبريّ هنا جعل اتفاق المعنى والشّهرة في كلام العرب مقياسًا رجّح به صحّة القراءتين.

الثّالث: اتّفاق المعنى في القراءتين مع استفاضتهما في قَرَأَةِ الإسلام[١٧] كما في قوله تعالى: (إِلَّا أَنْ يَأْتِينَ بِفَاحِشَةٍ مُبَيِّنَةٍ)[١٨]، فقرأ ابن كثير، وشُعْبَةُ عن عاصِم (مُبَيَّنة) بفتح الياء، أي يبيّنها من يدّعيها ويوضّحها[١٩]، وقرأ نافع، وأبو عمرو، وابن عامر،

---

(٥) يُنظَر: «جامع البيان» (تفسير الطّبريّ): ٣/ ١٨٩.

(٦) سورة آلِ عمرانَ: من الآية ٤٧.

(٧) يُنظَر: «البحر المحيط»: ٢/ ٤٦٣، «النّشر»: ٢/ ٢٤٠، «مجمع البيان»: ٣/ ٨٣.

(٨) سورة آلِ عمرانَ: من الآية ٤٤.

(٩) يُنظَر: «جامع البيان»: ٣/ ١٨٩.

(١٠) سورة آلِ عمرانَ: من الآية ١٤٦.

(١١) يُنظَر: «جامع البيان»: ٤/ ٧٦.

(١٢) «السّبعة»: ٢١٦، «التّبيان»، أبو البقاء العُكْبريّ: ١/ ١٨٤، «البحر المحيط»: ٣/ ٧٢، و«النّشر»: ٢/ ٢٤٢.

(١٣) يُنظَر: «التّبيان»: ١/ ٣٨٤.

(١٤) يُنظَر: رأي العُكْبريّ في هذا الوجه، «التّبيان»: ١/ ٣٨٥.

(١٥) «السّبعة»: ٣/ ٧٢، «البحر المحيط»: ٣/ ٧٢، «النّشر»: ٢/ ٢٤٢.

(١٦) «جامع البيان»: ٤/ ٧٦.

(١٧) يُنظَر: «جامع البيان»: ٨/ ١٢١.

(١٨) سورة النّساء: من الآية ١٩.

(١٩) «معجم القراءات»، د. عبد اللّطيف الخطيب: ٢/ ٤٢.

وحمزةُ والكِسائيّ، وحَفْص عن عاصِم (مُبَيِّنة) بكسر الياء على أنّها اسم فاعل من الفعل (بَيَّن) أي بَيِّنة في نفسها ظاهرة[٢٠]، ويُعلّل الطّبريّ رضاه عن القراءتين ومَن قرأ بأيّهما كان على صواب لتساوي المعنى: «لأنّ الفاحشة إذا أظهرها صاحبُها، فهي ظاهرة بيِّنة، وإذا ظهرت فبإظهار صاحبها إيّاها ظهرت، فلا تكون ظاهرة بيّنة، إلّا وهي مُبيِّنة، ولا بيّنة إلّا وهي مُبيَّنة»[٢١].

الرّابع: اتّفاق المعنى وعدم الاختلاف، وبهذا المقياس صَوّب الوجهين في قراءتي: إنْ هذا إلّا سِحْرٌ مُبِيْنٌ في قوله تعالى: (فَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْهُمْ إِنْ هَٰذَا إِلَّا سِحْرٌ مُبِينٌ)[٢٢].

قرأ: «ابن كثير، ونافع، وأبو عمرو، وابن عامر، وعاصِم (سِحْر) من غير ألف، وفي هذا إشارة إلى ما جاء به عيسى من البيّنات»[٢٣].

وقرأ: حمزةُ والكِسائيّ وخلف (ساحر) على أنّه اسم فاعل في إشارة إلى عيسى (عليه السّلام) نفسه.

وذكر الطّبريّ في تصويب القراءتين: والصّواب من القول في ذلك أنّ القراءتين معروفتان ومعناهما صحيح، وأنّ الاتّفاق بين المعنيين حاصل؛ لأنّ مَن يعمل بالسّحر يكون فاعله ساحرًا، ومَن كان ساحرًا فهو يعمل السّحر، والموصوف يدلّ على صفته، والفاعل يدلّ على فعله[٢٤]، فهذا المعنى متّفِق لأنّ السّحر والسّاحر متّفقان بِحيثيّتَيْنِ: فمن حيث الفعل فهو سحر، ومن حيث الفاعل فهو ساحر.

الخامس: صحّة الإعراب وصحّة المعنى، وبهذا المقياس صَوّب الوجهين في قراءتي (وَجَعَلَ اللَّيْلَ سَكَنًا)[٢٥].

أ. قرأ ابن كثير، ونافع، وأبو عمرو، وابن عامر ((جاعلُ اللّيلِ))[٢٦] وربما اعتبر المناسبة مع (فالق الإصباح) قبله ثمّ قال (وجاعلُ اللّيلِ) وجاعل اسم فاعل أُضيف إلى معمولِه وهو (اللّيل) لأنّه مجرور لفظًا ومنصوب محلًّا مفعول به لجاعل[٢٧] وجاعل مرفوع عطفًا على فالق، وعلى هذه القراءة يكون نصب (والشّمس والقمر) على موضع اللّيل، وهناك قراءة بخفض الشّمس والقمر بالعطف على اللّفظ[٢٨]، وهي قراءة يزيدَ بن قُطيب السّكونيّ[٢٩] وهي من القراءات الشّاذّة[٣٠].

ب. وقرأ عاصِم، وحمزةُ، والكِسائيّ، وخلَف (وجَعلَ اللّيلَ) على أن (جعل) فعل ماضٍ فاعله ضمير يعود إلى الباري سبحانه وتعالى، و(اللّيل) مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظّاهرة على آخره، «والصّواب من القول في ذلك عندنا أن

---

(٢٠) يُنظَر: المصدر نفسه: ٢/٤٢.

(٢١) «جامع البيان»: ٨/١٢١.

(٢٢) سورة المائدة: من الآية ١١٠.

(٢٣) «معجم القراءات»: ٢/٣٦٨.

(٢٤) يُنظَر: «جامع البيان»: ١١/١١٦-١١٧.

(٢٥) سورة الأنعام: من الآية ٩٦.

(٢٦) «جامع البيان»: ١/٥٥٦-٥٥٧.

(٢٧) يُنظَر: «جامع البيان»: ١١/٥٥٦.

(٢٨) يُنظَر: «اعراب القرآن» للنّحّاس: ٢/٢٣.

(٢٩) يُنظَر: المصدر نفسه: ٢١/٢٣.

(٣٠) يُنظَر: «قراءة يزيد بن قُيطب دراسة صوتيّة ودلاليّة» dmgobara@hotmail.com

يُقال: إنّهما قراءتان مستفيضتان في قَرَأَةِ الأمصار متّفقتا المعنى غير مختلفتين»[٣١].

وبهذا صوّب القراءتين لأنّهما قراءتان مستفيضتان، ويبدو أنّ لفظ مستفيض عند الطّبريّ يقرب من مصطلح التّواتر، مع وجود بعض الاختلاف في حدود المصطلحين.

السّادس: صحّة المعنى وشهرة القراءة بين القُرّاء، ومن أمثلة ذلك تصحيحه للقراءتين الواردتين في قوله تعالى: (إِنَّ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا وَاسْتَكْبَرُوا عَنْهَا لَا تُفَتَّحُ لَهُمْ أَبْوَابُ السَّمَاءِ)[٣٢].

وقد ورد فيها عدّة قراءات، منها من السّبعة ومنها من غير ذلك، إذ:

١. قرأ ابنُ كثير، ونافع، وابن عامر، وعاصِم (لا تُفتَّح) بتاء المضارعة الّتي تُفيد التّأنيث وشدّدوا التّاء الثّانية وببناء الفعل للمجهول.

٢. قرأ أبو عمرو من السّبعة، ومحمّد بن محيصن (ت ١٢٣هـ)، ويحيى بن المبارك اليزيديّ (ت ٢٠٢هـ)، وهما من القراءات الشّاذّة: (لا تُفْتحَ) بالتّاء في أوّله وتخفيف التّاء، وجرى التّأنيث على أنّ الأبواب جماعة[٣٣].

وقال مكّيّ بن أبي طالب القيسيّ: «والتّشديد أحبّ إليّ؛ لأنّ عليه الحرمين وعاصِما وابن عامر»[٣٤] ويقصد بالحرمين (ابن كثير ونافع)، ويظهر أنّ مكّيّ القيسيّ جعل جوار الحرمين مُرجِّحًا لحبّه للقراءة.

(٣١) «جامع البيان»: ١١/٥٥٧.

(٣٢) سورة الأعراف: من الآية ٤٠.

(٣٣) يُنظَر: «البحر المحيط»: ٤/٢٩٧.

(٣٤) «الكشف عن وجوه القراءات السّبع»: ١/٤٦٢.

وقال النّحّاس: «والتّخفيف يكون للقليل والكثير، والتّثقيل للكثير لا غير، والتّثقيل هنا أولى لأنّه على الكثير أدلّ»[٣٥].

٣. قرأ حمزةُ والكِسائيّ: (لا يُفْتَحُ لهم أبواب) بياء في أوّله على أنّ الأبواب مذكّر؛ لأنّه جمْع باب وبتخفيف الياء[٣٦]، أمّا التّذكير فلأنّ الأبواب مؤنّث غير حقيقيّ، ولأنّه فصل بين الفعل والمؤنّث بفاصل[٣٧].

وصوّب الطّبريُّ القراءتين لأنّهما قراءتان مشهورتان ومعناهما صحيح[٣٨] ووجود الياء والتّاء (يفتح، تفتح) صوابٌ على أنّ معمولهما أبواب، أمّا بالياء فلأنّه جمع مذكّر، وأمّا بالتّاء فلأنّه مفصول عن فعله.

السّابع: صحّة اللّفظ لكونه من لُغتَين مشهورتَين، مثل: تصويبه للقراءتَين في قوله تعالى: (وَأَوْفُوا الْكَيْلَ إِذَا كِلْتُمْ وَزِنُوا بِالْقِسْطَاسِ الْمُسْتَقِيمِ)[٣٩]، إذ وردت قراءتان: القِسطاس بكسر القاف، والقُسطاس بضمّ القاف[٤٠]، إذ ذكرتْهما المعجماتُ اللّغويّةُ[٤١]، مثل القِرطاس والقُرطاس.

(٣٥) «إعراب القرآن» (للنّحّاس): ٢/٥٣.

(٣٦) يُنظَر: «البحر المحيط»: ٤/٢٩٧.

(٣٧) يُنظَر: «إعراب القراءات السّبع وعللها»، لابن خالويه: ١/١٨٠.

(٣٨) «جامع البيان»: ١٢/٤٢٦.

(٣٩) سورة الإسراء: من الآية ٣٥.

(٤٠) يُنظَر: «لسان العرب»: ٣/٨٦، و«جامع البيان»: ١٥/٦١.

(٤١) يُنظَر: «العين»: مادة قسط: kidorar-aliraq.net و«لسان العرب»: ٣/٨٦.

١. وقد قرأ بكسر القاف حمزةُ، والكِسائيّ، وحَفْص عن عاصِم[٤٢].

٢. وقرأ بضمّ القاف نافعٌ، وابنُ كثير، وابنُ عامر، وأبو عمرو، وشُعْبَةُ عن عاصِم[٤٣] وهي لغةُ الحجاز.

وصوّب الطّبريُّ القراءتين؛ لأنّ اللّفظين صحيحان ورد بهما كلامُ العرب، والقراءتان مستفيضتان مشهورتان بين القُرّاء[٤٤]، وكأنّه يريد بالاستفاضة والشّهرة التّواترَ الّذي قال به مَن جاء بعده من علماء القراءات.

الثّامن: صحّة المعنى وعدم تعارض اللّفظين بالمعنى، وصوّب به قراءة القُرّاء للآية الكريمة: (وَجَدَهَا تَغْرُبُ فِي عَيْنٍ حَمِئَةٍ)[٤٥].

أ. فقرأ ابنُ كثير، ونافع، وأبو عمرو، وحَفْص عن عاصِم (حَمِئَة) بهمزة مفتوحة وبدون ألف «والحَمْأَة والحَمَأ: الطّين الأسود المُنتن»[٤٦] فهي بهذا مأخوذة «من الحمأ، وهي الطّين»[٤٧].

ب. وقرأ الكِسائيّ، وحمزةُ، وابنُ عامر، وشُعْبَةُ عن عاصِم، وعددٌ من القُرّاء الآخَرين (حامية) بألف وياء، وتكون اسمَ فاعلٍ ويكون معناها حارّة[٤٨] أي أنّ «مَن قرأ حامية بغير همز أراد حارّة»[٤٩]، يقال: «حَميتُ في الغضب أحمي حميًا»[٥٠].

وفي تصويب القراءتين ذكر الطّبريّ في صحّة القراءتين:

١. كِلا المعنيين صحيح ومفهوم.

٢. أنّ أحد المعنيين لا يعارض الآخَر.

٣. أنّ القراءتين قرأ بهما القُرّاء في الأمصار، فهما مستفيضتان[٥١]، وعليها جماعةٌ من الصّحابة[٥٢].

وقال السّمين الحلبيّ: «ولا تناقضَ بين القراءتين، لأنّ العين جامعة بين الوصفَين: الحرارة، وكونها من الطّين»[٥٣].

التّاسع: تصويبه للقراءات الثّلاث في قوله تعالى: (مَا أَخْلَفْنَا مَوْعِدَكَ بِمَلْكِنَا)[٥٤]، (مَلْكِنا).

١. بفتح الميم وهي قراءة عدد من قرّاء السّبعة وغيرها، فمن السّبعة قرأ بها نافع وعاصِم[٥٥]، ويكون معناها القدرة[٥٦].

٢. وقرأ ابن كثير، وأبو عمرو، وابن عامر، ويعقوبُ: بِمِلْكنا بكسر الميم[٥٧].

---

(٤٢) يُنظَر: «معاني الأخفش»: ٢/٣٨٩، و«السّبعة»: ٣٨٠، و«التّبيان»: ٢/١٨٣، و«الدّر المصون»: ٤/١٨٩.

(٤٣) يُنظَر: المصادر أنفسها.

(٤٤) يُنظَر: «جامع البيان»: ١٥/١٦.

(٤٥) سورة الكهف: من الآية ٨٦.

(٤٦) «لسان العرب»: ١/٧٢١.

(٤٧) يُنظَر: «الدّر المصون»: ٤/٤٨.

(٤٨) يُنظَر: «الدّر المصون»: ٤/٤٨٠.

(٤٩) «لسان العرب»: ١/٧١٢.

(٥٠) المصدر نفسه: ١/٧١٢.

(٥١) «جامع البيان»: ١٦/١٠.

(٥٢) يُنظَر: «الدّر المصون»: ٤/٤٨٠.

(٥٣) المصدر نفسه: ٤/٤٨٠.

(٥٤) سورة طه: من الآية ٨٧.

(٥٥) يُنظَر: «السّبعة»: ٤٢٢، و«جامع البيان»: ١٦/١٤٧.

(٥٦) يُنظَر: «الدّر المصون»: ٥/٤٧.

(٥٧) يُنظَر: «السّبعة»: ٤٢٢، و«جامع البيان»: ١٦/١٤٧.

٣. وقرأ حمزةُ، والكِسائيّ، والحسن بضمّ الميم: بمُلكنا.

ووجّه العلماء معاني القراءات الثّلاث بهذه الصّورة.

أ. قال العُكْبريّ عن قراءة الفتح: «والفتح بمعنى المملوك، أي بإصلاح ما يملك»[٥٨]، يُقال: «ومَلَكنا الماء: أرْوانا فقوينا على مَلْك أمرنا»[٥٩]، أي أنّ مَن فتَح الميم فيها فإنّه يقصد القوّة والغلَبة[٦٠].

ب. أمّا قراءة الضّم فوجّه الطّبريُّ معناها: أي أنّنا «أخلفنا موعدك بسلطاننا وقدرتنا»[٦١]، وروى ابنُ منظور عن عدد من علماءِ اللّغة أنّها تُلفظ بثلاث صور: «مِلْك، ومُلْك، ومَلَك»[٦٢] وأنّها من المثلّث[٦٣].

ت. أمّا قراءة الكسر فوجّه الطّبريّ معناها: «ما أخلفنا موعدك ونحن نملك الوفاء به لغلَبة أنفسنا إيّانا على خلافه»[٦٤]، وذكر العُكْبريّ أنّ الكسر هو مصدر مالِك[٦٥].

ومن هذه الأمثلة الّتي ذكرناها يتبيّن أنّ الطّبريّ جعل المقياس النّحويّ، وكأنّه مصباح يُضيء به الجوانب غير الواضحة، ويكشف عن معانيها والزّوايا المخفيّة فيها، فيُعين القارئ على أن يختار منها القراءةَ الّتي يُريد.

المقياس النّحويّ وأثره في عدم رضاه عن بعض القراءات:

ذكر الطّبريُّ في كتابه عددًا من القراءات، ورجّح بعضها على بعض بحسب المقياس الّذي سار عليه، والّذي سبق أن بينّا نقاطه التي سار عليها؛ لأنّ القراءات في زمانه لم تكن لها مقاييسُ ثابتةٌ، ولا سيّما مقياس التّواتر الّذي استعاره العلماء من عِلم الحديث، والتّواتر عند علماء الحديث: هو ما رواه جمعٌ عن جمعٍ لا يُتصوَّر تواطؤهم على الكذب، وهذا المصطلح بهذا المفهوم لم يكن معروفًا على زمان الطّبريّ، وإنّما ظهر بعده، كما أنّ مصطلح التّسبيع لم يكن معروفًا في زمانه، وإنّما ظهر بعد أن ألّف تلميذه ابنُ مجاهد كتابه السّبعة في القراءات، وصيّر القراءات سبعًا، ثمّ أضاف عليها ابن الجزريّ الثّلاثة المُكمّلة للعشرة، وعليه فلا يحقّ لبعض المُحْدَثين من الّذين ألّفوا رسائلَ جامعيّةً أن يتحاملوا على الطّبريّ، ويصوّروه ناكرًا لبعض القراءات السّبعيّة بحسب المصطلَح المُتأخِّر عنه، وهناك مَن جعله رادًّا لها، وغير ذلك ممّن تحدّث في هذا الموضوع على غير هُدًى. وعلى كلّ حال فلا أريد الدّفاع عن الطّبريّ، ولكن أريد إحقاق الحقّ في أنّه لم يكن ليردّ قراءةً ثبتت لغةً ومعنًى وروايةً، وكان اللّغويّون في زمانه (أواخر القرن الثّالث وبداية القرن الرّابع) يُناقشون اللّغة والشّعر وكيفيّة الاحتجاج لكلّ القضايا الّتي يتناولونها، وكان التّفسير أحد العلوم الّتي تناولها العلماء بإقامة الدّليل على صحّة المعنى أو خطئه، وكان للطّبريّ القدَح المُعلّى

(٥٨) «التّبيان»: ٢/٢٨٨.

(٥٩) «اللّسان»: ٣/٥٢٨.

(٦٠) يُنظَر: «جامع البيان»: ١٦/١٤٧.

(٦١) المصدر نفسه: ١٦/١٤٧.

(٦٢) «اللّسان»: ٣/٥٢٨.

(٦٣) يُنظَر: «المثلّث» لابن السّيد البطليوسيّ.

(٦٤) «جامع البيان»: ١٦/١٤٧.

(٦٥) «التّبيان»: ٢/٢٨٨.

في بيـان المعاني ودقّتها أو عـدم إصابتها للهدف المقصـود، ونالت القراءات الّتـي كانت من ضمن موضوعات التّفسـير قسـطًا كبيرًا مـن الاهتمام، إذ تناولهـا كثيرٌ من المُفسّرين في تفاسـيرهم، وإن كان هنـاك مَن أفرد لها تآليفَ خاصّةً بها، إلّا أنّها أخذت مجالًا واسعًا من التّفاسير، والطّبريّ ناقش معانيَ القراءات شـأنها شـأن كثيرٍ مـن القضايا النّحويّـة واللّغويّة، وبيّن المعاني ورجّح بينها، ولا سيّما أنّ مصطلح التّواتر أو القراءات السّبعيّة لم تكن شـائعة في مؤلّفات العلمـاء، ومِن هنا انطلق الطّبريّ يُرجّح بين القراءات ويُوازن ويُفضّل.

ولا أراه مُسَـوَّغًا أن ينبري بعـضُ الباحثين بالنّيل مـن الطّـبريّ ويحمّلـه وزر مصطلـحٍ لـم يطّلع عليـه، ولم يُناقَش في زمانه، فألّف أحدُهم رسـالةً بعنوان «القراءات المتواترة الّتي أنكرها ابنُ جريرٍ الطّبريّ في تفسـيره والرّدُّ عليـه»[٦٦]، وحينَ قرأتُ هذه الرّسـالةَ وجدتُ أنّ صاحبها يريد محاسـبة الطّبريّ بموجب مقاييسَ ما كانت موجودةً في زمن الطّـبريّ، ولو كانـت لكان له موقـف معيّن منها، فبعضهـا دخيل على علم التّفسـير وعلى القراءات. وفي هذه الرّسالة إجحاف، وتحميل أقوال الطّبريّ الشّيء الكثير ممّا لا تحتمل، ونُسـب الطّبريّ فيها إلى المَيل والحَيف والخطأ والنّسيان، وغير ذلك من الأمور الّتي لا أساس لها من الصّحة.

وسـوف أختـار عددًا من القـراءات الّتي أعْمَلَ فيها المقياسَ النّحويَّ لتكـون نماذجَ لذلك، والّتي خرج بنتيجة: هي عدم رضاه عن بعض القراءات الّتي ناقشـها، إذ بيّن أنّ بعـض القراءات تعوِزها دقّـة المعنـى المطلـوب، فرجّح غيرهـا عليها، ولم يُنكرهـا أو يكذّبها، والاختيار في القراءات وارد إذا صحّ الدّليل المعتمَـد في الاختيار، والطّبريّ (رحمه اللّـه تعـالى) اختـار أن يكـون مقيـاس المطابقة بالأفصح من العربيّة ومن كلام العرب، الّذي حوّله مَن جـاءوا بعده إلى أنّ القراءة تكـون مقبولة إذا وافقت وجهًا من أوجه العربيّة، وقال ابن الجزريّ في توضيح هذا الضّابِـط: «وقولنا في الضّابِط ولو بوجـهٍ، نريد وجهًا مـن وجوه النّحو، سـواء كان أفصحَ أم فصيحًا، مجمعًا عليه أم مُختلَفًا فيه»[٦٧] وهذا ما لم يرضَه الطّبريّ، فالطّبريّ كان يقف مع الأفصـح والأقوى من الأوجـه العربيّة، ويُرجّح ما كان فاشـيًا في كلام العـرب، وقد سـبق أنْ ذكرْنا أدلّـة من القراءات، علّـلَ تصويبَها كونها الأفصح والأشيَع والأجوَد.

فالطّـبريّ كان مقياسـه النّحـويّ واللّغـويّ يقوم على:

١. مطابقـة القراءة للأفصح من كلام العرب، على خلاف مَن جاء بعـده، من الّذين ارتضوا المطابقة مع وجه من العربيّة حتّى ولو كان ضعيفًا.

٢. شـيوع القـراءة بـين القُـرّاء واسـتفاضتها، ومصطلح الاسـتفاضة هذا ربّما كان يقصد به ما يقارب التّواتر.

٣. عدم وجود تناقـض بين القراءتين أو القراءات في المعنـى، إذ لا يمكن أن نقـرأ بقراءتين إحداهما

(٦٦) رسالة تقدّم بها: محمّد عارف عثمان، نوقشت في الجامعة الإسلاميّة بالمدينة المنوّرة، وطُبِعت سنة ١٩٨٦م.

(٦٧) «النّشر في القراءات العشر»: ١/ ١٠.

تنقض الأخرى.

وبناءً عـلى ذلك حـاور الطّبريّ القـراءات ورجّح بعضها على بعض، إلّا أنّـه لم يجحدها، وما ألقى حَجَرًا ولـو صغيرًا ناحيتها على ما زعمَ بعض مَن تحدّث في الطّبريِّ.

بعض القراءات الّتي تحدّث فيها الطّبريُّ ولم تُطابق مقاييسه:

الأولى: رجّح الطّبريّ في سورة الفاتحة (مَـٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّيـنِ) وهي القراءة الّتي رجّحها من بين قراءات كثـيرة أبو عبيد، وهـي قراءة كثيرٍ مـن الصّحابة والتّابعـين[٦٨]؛ لأنّها عنده أفصـح القراءات، وهو يأخذ بالأفصح بحسـب مقياسه، ويترك الفصيح، وهـو هنا لم يـردّ قـراءة (مالـك)؛ لأنّ القراءة في زمنه لم تُحدَّد بكونها سـبعيّة أو غير سبعيّة، وأنّ القراءة شـائعة عند كثيرٍ مـن الصّحابة والتّابعين عـلى ما روى الطّبريّ في تفسـيره[٦٩]، وأنّه لم يقل إنّ غيرهـا خطأ على ما ذكره محمّد عارف عثمان، فهو قد حمّل قولَ الطّبريّ قولًا لم يقلْه الطّبريّ ولا صرّح به[٧٠].

الثّانية: رجّح الطّبريّ- بحسـب مقياسـه- قراءةَ (ومـا يخدعون) لأنّ لفـظ (يخادعون) فيه معنى المُفاعلة بين طرفين، وأحيانًا يأتي من غير المُفاعلة كما في قوله تعالى: (قَـٰتَلَهُـمُ ٱللَّهُ أَنَّـى يُؤْفَكُونَ)[٧١] وقاتـل هنـا جـاءت بمعنـى لعنهـم، «وليس من بـاب المُفاعلة بل من باب طارقـت الفعل وعاقبت (اللّـص)»[٧٢] فعاقبـت اللّص ليس مـن المُفاعلة، والطّـبريّ لم يُنكـر القراءةَ- كمـا زعم بعض من كتَب عن الطّبريّ- ولم ينسـبها إلى الفساد، وكان عـلى الكاتـب أن يأخذ الأمـر بالهـيّن، لا أن يُقوّلَ الطّـبريّ ما لم يقل، فالطّبريّ رجّح ولم يُنكر، وقد قرأ بالقراءتين عـددٌ من القُرّاء، وصدر الآية مُثبِت للمخادعـة (يُخَٰدِعُونَ ٱللَّـهَ وَٱلَّذِيـنَ ءَامَنُواْ) وهذا حكته الآيةُ بحسـب تصوّرهم، ولكنّ اللّه تعالى لم يشـأ أن يُثبِت هـذا التّصوّر، فنفـى أصل الخداع وجاء بالفعل منفيًّا، موضّحًا أنّ فعل الخداع منفيّ عنـه، لأنّ اللّه تعالى مُطّلِع على ما في قلوبهم، ففعل الخداع مردودٌ على أنفسهم، واللّهُ أعلم.

الثّالثـة: رجّـح الطّبريّ قـراءة التّشـديد في قوله تعالى: (فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ فَزَادَهُمُ اللَّهُ مَرَضًا وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ)[٧٣].

أ. قرأ عاصِم، وحمزة، والكِسائيّ من السّبعة بفتح الياء وتخفيف الذّال: (يَكذِبون).

ب. قـرأ نافع، وابن كثير، وأبـو عمرو، وابن عامر بضم الياء وتشديد الذّال: (يُكذّبون).

ذكر الطّبريُّ أنّ القُرّاء قد اختلفوا بين التّخفيف والتّشديد، وكأنّ الّذين قرأوا بالتّشديد رأوا أنّ اللّه جلّ ثناؤه إنّمـا أوجب للمنافقين العذاب بما كانوا يُبطنون من العداء للرّسول (صلّى اللهُ عليه وسلّم) وللإسلام، وأنّ العذاب على أنّهم يكذّبون بالتّشديد،

---

(٦٨) يُنظَر: «معجم القراءات»: ١/ ٩.

(٦٩) يُنظَر: «جامع البيان»: ١/ ٤٧.

(٧٠) يُنظَر: «القراءات المتواترة الّتي أنكرها ابن جرير الطّبريّ»: ١٤٧.

(٧١) سورة التّوبة: من الآية ٣٠.

(٧٢) «البحر المحيط»: ٥/ ٣٢.

(٧٣) سورة البقرة: الآية ١٠.

لأنه جامع بين الشّك والتّكذيب[٧٤] و«أنّ كينونة العذاب الأليم لهؤلاء سببها كذبهم وتكذيبهم»[٧٥]، والقراءة بالتّشديد يكون مفعول يكذّب محذوفًا لفهم المعنى على تقدير «بكونهم يكذّبون اللّه في إخباره والرّسول في ما جاء به»[٧٦]، وبذلك يكون الوعيد لهم على التّكذيب لا على الكذب.

الرّابعة: طبّق الطّبريّ مقياسه على القراءة في قوله تعالى: (فَأَزَلَّهُمَا ٱلشَّيطَٰنُ عَنهَا)[٧٧]، وهذه قراءة جماعة من القُرّاء «وروى أبو عبيد أنّ حمزة قرأ (فأزالهما) بالإمالة مع الألف، وهذا غلط»[٧٨] وهذا ليس قول الطّبريّ وإنّما هو قول أبي عبيد أنّ هذا غلط من حمزة؛ فكيف يُفهم بأنّ الطّبريّ غلّط القراءة، لَعمري إنّ هذا لَهو التّجنّي الصّريح على الطّبريّ رحمه اللّه تعالى، وكذا نقل ابنُ خالويه أنّ ذلك غلط من حمزةَ بسبب أنّ حمزةَ كان «يميل من نحو هذا ما كانت فاء الفعل مكسورة إذا ردّها المتكلّم إلى نفسه نحو خافَ وخِفت، وضاقَ وضِقت، وزال وزِلت وأمّا (فأزالهما) فإنّك تقول: أَزَلت، فالزّاي مفتوحة كما قرأ (فَلَمَّا زَاغُوٓاْ)[٧٩]، بالإمالة»[٨٠]، وهذا مَوضع الغلَط عند حمزةَ الّذي أشّره أبو عبيد أنّه قاس مفتوح العين على مكسور العين.

ويتّضح من هذا أنّ الطّبريّ لم ينسب حمزةَ إلى الغلَط، ولكنّه علّل المعنى تعليلًا دقيقًا، وهنا أقول: إنّ القراءة الّتي اختارها الطّبريُّ كانت موافقةً لعدد كبير من القُرّاء، منهم ستّة من أصل سبعة من القراءات السّبعيّة، فضلًا عن علماءَ كبارٍ وافق قولُهم قولَ الطّبريِّ، واللّه أعلم.

الخامسة: قراءة قوله تعالى: (فَتَلَقَّىٰٓ ءَادَمُ مِن رَّبِّهِۦ كَلِمَٰتٖ فَتَابَ عَلَيهِ)[٨١].

أ. قرأ الجمهور: (آدمُ) بالرّفع و(كلماتٍ) بالنّصب.

ب. قرأ ابن كثير من السّبعة، وابن محيصن: (آدمَ) بالنّصب و(كلماتٌ) بالرّفع.

وقراءة الجمهور «برفع آدمَ ونَصْبِ كلمات؛ لأنّ آدمَ تعلَّم الكلمات من ربّه، فقيل: تلقّى الكلمات»[٨٢]، «والذي قرأ به ابنُ كثير جائز في العربيّة؛ لأنّ ما تلقيّته فقد تلقّاك، والقراءة الجيّدة ما عليه العامّة»[٨٣] ونرى هنا أنّ الأزهريّ قد رجّح ضمنًا قراءةَ الجمهور.

وذهب الطّبريُّ إلى أنّه «غير جائز عندي في القراءة إلّا رفع (آدمُ) على أنّه المُتلقّي الكلمات لإجماع الحُجّة من القُرّاء وأهل التّأويل من علماء السّلف والخلف على توجيه التلقِّي إلى آدمَ دون

(٧٤) «جامع البيان»: ١/٩٦.

(٧٥) «البحر المحيط»: ١/١٨٩.

(٧٦) المصدر نفسه: ١/١٩٠.

(٧٧) سورة البقرة: من الآية ٣٦.

(٧٨) «السّبعة»: ١١٥.

(٧٩) سورة الصّف من الآية: ٥.

(٨٠) «إعراب القراءات السّبع وعللها»: ١/٨٢.

(٨١) سورة البقرة: من الآية ٣٧.

(٨٢) «القراءات وعلل النّحويين فيها»: ١/٤٥، «التّبيان»: ١/٨٥.

(٨٣) المصدر نفسه: ١/٤٥.

الكلمـات»[٨٤] والطّبريّ هنا احتجّ لقوله بالعربيّة، وبقول أغلب القُرّاء وأهل التّأويل والعلماء.

وهناك قـراءات كثيرة أخرى، رجّح فيها قراءةً عـلى قـراءةٍ لقيام الدّليـل عنده عـلى رُجحانها في سورة البقرة، منها:

(وَإِذ أَخَذنَـا مِيثَـٰقَ بَنِـيٓ ..... وَقُولُـواْ لِلنَّاسِ حُسـنًا)[٨٥]،وقدرُويتحَسَـنًا،وحُسـنًا.

(وَإِن يَأتُوكُـم أُسَرَىٰ)[٨٦]، وقـد رُويـت أُسـارى، وأَسرى.

(قُـل مَـن كَانَ عَـدُوًّا لِّـجِبرِيـلَ)[٨٧]، وقـد رُويت جبريل ، وجَبْرئيل.

(وَلَا تُسـَٔلُ عَـن أَصحَٰبِ ٱلجَحِيـمِ)[٨٨]، وقد رُويت بضمّ التّاء ورفع اللّام، وقد رُويت أيضًا بفتح التّاء وجزم اللّام.

(وَٱتَّخِذُواْ مِن مَّقَـامِ إِبرَٰهِمَ مُصَلًّى)[٨٩]، وقد رُويت بكسر الخاء على الأمـر، وبفتح الخاء على أنّه فعلٌ ماضٍ.

وغير ذلك كثير في سـورة البقرة، واسـتيعابها وعرض أقوال العلماء فيها يحتاج كتابًا كاملًا.

وسـوف نختار بعض القراءات من سـورة آلِ عمرانَ لتوضيح موقف الطّبريّ منها:

١. **(إِنَّ ٱلَّذِيـنَ يَكفُـرُونَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ وَيَقتُلُونَ ٱلنَّبِيِّـنَ)**[٩٠].

وجاء فيها قراءتان سبعيّتان:

أ. ويَقتُـلُون بالتّخفيف، هي قراءة قرأ بها ستّةٌ من القُرّاء السّبعة.

ب. ويقاتلـون بألف مِـن قاتَل. هي قراءة حمزةَ وحده[٩١] وهو من القُرّاء السّبعة وقد قال الطّبريُّ عن القراءة الثّانية أنّها قراءة بعض المتأخّرين من قُرّاء الكوفة، ورجح الطّبريُّ القراءة الأولى لإجماع القُرّاء عليها[٩٢] وموافقتها للتّأويل.

٢. قراءة قوله تعالى: (فَتَقَبَّلَهَا رَبُّهَا بِقَبُولٍ حَسَـنٍ وَأَنبَتَهَا نَبَاتًا حَسَنًا وَكَفَّلَهَا زَكَرِيَّا)[٩٣].

قال الطّبريُّ إنّ القُرّاء قد اختلفوا في (وكفلها).

أ. قـرأ حَفْـص، وحمـزةُ، والكِسـائيّ، وخلـف: (وكفّلها) بتشـديد الفـاء على أنّ الفاعـل هو اللّهُ تعـالى، والهـاء يعود على مريـم وموقعها المفعول الثّانـي، أمّـا المفعول الأوّل فهو (زكريّـا) وتأوّلها الطّبريُّ «بمعنى كفّلها اللّهُ زكريّا»[٩٤].

ب. قرأ ابـنُ كثير، ونافع، وأبو عمرو، وابن عامر: (كَفَلَها) بتخفيف الفاء وإسـناد الفعل إلى زكريّا، والهاء العائد على مريم مفعول به[٩٥].

---

(٨٤) «جامع البيان»: ١/١٩٣.

(٨٥) سورة البقرة: من الآية ٨٣، «الطّبريّ»: ١/٣١٠.

(٨٦) سورة البقرة: من الآية ٨٥، المصدر نفسه: ١/٣١٧.

(٨٧) سورة البقرة: من الآية ٩٧، المصدر نفسه: ١/٣١٦.

(٨٨) سورة البقرة: من الآية ١١٩، المصدر نفسه: ١/٤٠٩.

(٨٩) سورة البقرة: من الآية ١٢٥، المصدر نفسه: ١/٤٢١.

(٩٠) سورة آلِ عمرانَ: من الآية ٢١، المصدر نفسه: ٣/١٤٤.

(٩١) يُنظَر: «القراءات وعلل النّحويين فيها»: ١/١٠٨.

(٩٢) يُنظَر: «جامع البيان»: ٣/١٤٤.

(٩٣) سورة آلِ عمرانَ: من الآية ٣٧.

(٩٤) «جامع البيان»: ٣/١٦٢.

(٩٥) المصدر نفسه: ٣/١٦٢.

ورجّح الطّبريُّ بقوله: «وأَولى القراءتين بالصّواب في ذلك عنـدي مَن قرأ وكفّلها مُشـدّدة الفاء»[٩٦]، وأشـار بقولـه: (في ذلـك عنـدي) إلى أنّ ذلك هو اختيـاره، وهنـا نقـول: أنّه في زمـن الطّبريّ كان العلمـاءُ يختارون القراءةَ بحسـب مقاييس اللّغة والرّواية، أي قبل ظهور مصطلح السّبعة والتّواتر في علم القراءات القرآنيّة.

٣. قـراءة قوله تعـالى: (أَنَّ ٱللَّـهَ يُبَـشِّرُكَ بِيَحيَىٰ مُصَدِّقًا....)[٩٧].

ذكـر الطّبريُّ أنّ القُرّاء قـد اختلفوا في كسر همزة (إنّ) وفتحها.

أ. قرأ حمزةُ، وابنُ عامر: (إنّ) بكسر الهمزة.

ب. قرأ نافع، والكِسـائيّ، وابن كثير، وأبو عمرو، وعاصِـم، وغيرهم من العشرة بفتـح الهمزة: (أنّ اللّه يبشّرك).

وجـاءت قـراءة الكسر عنـد الكوفيّين على أنّها نـداء، والنّـداء يجري مجـرى القـول، أي فنادته الملائكة كأنّه قال: فقالت له الملائكة[٩٨].

وأمّـا قراءة فتح الهمزة فعلى تأويل نزع الخافض مـن (أنّ)، وكأنّ الأصل فنادته الملائكـةُ بأنّ اللّه، فلمّا حُذف حرف الجرّ جاز الفتح[٩٩].

٤. وفي قولـه تعـالى: (يبـشرك) ذكر الطّـبريّ أنّ القُرّاء انقسموا إلى قسمين رئيسَين هما:

أ. قرأ نافـع، وابن عامر، وابن كثـير، وأبو عمرو، وعاصِم: (يُبَشّرك) بضم الياء وتشديد الشّين.

ب. قـرأ حمزةُ، والكِسـائيُّ (يَبـشُرك) بفتح الياء وتخفيف الشّين.

ورجّـح الطّبريّ قراءة الضّم مع التّشـديد[١٠٠] وأنّ التّشـديد بمعنـى التّبشـير، وفي الفعـل بَشّر ثـلاث لغات وهي: بَشّر بتشـديد الشّـين، والثّانية بالتّخفيـف، والثّالثّـة أَبـشرت رباعيًـا، ومن هذا الفعل تكون قراءه يُبْشِرك[١٠١] وهي على ذلك ثلاث لغات[١٠٢].

٥. قـراءة قوله تعـالى: (بِمَا كُنتُم تُعَلِّمُـونَ ٱلكِتَٰبَ وَبِمَا كُنتُم تَدرُسُـونَ)[١٠٣] كلمة (تعلمون) انقسم القُرّاء في هذه القراءة إلى:

أ. قـرأ عاصِم، وحمـزةُ، والكِسـائيّ، وابن عامر: (تُعَلِّمـون) بضـمّ حـرف المضارعة وفتـح العين وتشـديد الـلّام وكسرهـا، واختار هـذه أبو عبيد ورجّحها الطّبريّ وذكر أنّ معناها تعليمكم النّاسَ الكتابَ، ودراسـتكم إيّاه، وعلّلوا هذا الاختيار بأنّ مَن وُصف بالتّعليم فقـد وُصف بالعلم، فلا يُعلّم إلّا مَـن كان يَعلم، ومَـن كان يَعلم فهو موصوف بأنّه عالم[١٠٤].

ب. وقـرأ نافع، وابن كثـير، وأبو عمرو بفتح الياء

(٩٦) المصدر نفسه: ٣/١٦٢.

(٩٧) سورة آلِ عمرانَ: من الآية ٣٩.

(٩٨) يُنظَر: جامع البيان: ٣/١٧٠، والبحر المحيط: ١/٤٦٥، الدّر المصون: ٢/٨٢.

(٩٩) يُنظَر: المصدران أنفسهما.

(١٠٠) «جامع البيان»: ٣/١٧٠، ويُنظَر: «الدّر المصون»: ٢/٨٢.

(١٠١) يُنظَر: «الدّر المصون»: ٢/٨٣.

(١٠٢) يُنظَر: «البحر المحيط»: ١/٤٦٥.

(١٠٣) سورة آلِ عمرانَ: من الآية ٧٩.

(١٠٤) يُنظَر: «جامع البيان»: ٣/٢٣٤، و«إعراب القراءات العشر وعللها»: ١/١١٧.

وتخفيف اللّام وفتحها: (تَعلَمون) وهو مضارع من الفعل الثّلاثي (عَلِمَ يَعْلَم وتَعْلَم).

والتّخفيف والتّشديد إنّما هما لغتان من لغات العرب[١٠٥] والطّبريُّ إنّما رجّح قراءة الضّمّ مع التّشديد لكونها أبلغ بالمدح، وذلك بحسب مقياسه النّحويّ الّذي سار عليه.

٦. وقوله تعالى: (وَلَا يَأْمُرَكُم أَن تَتَّخِذُواْ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ وَٱلنَّبِيِّـۧنَ أَرْبَابًا أَيَأْمُرُكُم بِٱلْكُفْرِ بَعْدَ إِذ أَنتُم مُّسْلِمُونَ)[١٠٦]، إذ رجّح قراءة (ولا يأمرَكم) بالنّصب على الاتّصال بما قبله المنصوب (أن يُؤتيَه)[١٠٧]، وقال الطّبريّ في ذلك: «وقرأه بعضُ الكوفيّين والبصريّين (ولا يأمرَكم) بنصب الرّاء عطفًا من قوله (ثمّ يقولَ للنّاس)، وكان تأويله عندهم: ما كان لبشرٍ أن يُؤتيه اللّه الكتاب، ثمّ يقول للنّاس[١٠٨]، وهذه قراءة ابن عامر وعاصِم وحمزةَ[١٠٩].

أمّا قراءة رفع الرّاء فقرأ بها ابن كثير، ونافع، وأبو عمرو، والكِسائيّ، واستدلّوا على الرّفع على أنّها مقطوعة عمّا قبلها وأنّها مُستأنَفة[١١٠].

وقال الطّبريّ عن قراءة النّصب إنّها أولى القراءتين بالصّواب[١١١].

•ووازن بين القراءتين (وَمَا يَفعَلُواْ مِن خَيرٍ فَلَن يُكفَرُوهُ وَٱللَّهُ عَلِيمُۢ بِٱلْمُتَّقِينَ)[١١٢]. وهي الصّواب عنده، وبين قراءة (وما تَفعلوا .... فلن تُكفرون)[١١٣] بالتّاء على الخطاب.

•ووازن بين القراءتين (يُمدِدكُم رَبُّكُم بِخَمسَةِ ءَالَٰفٍ مِّنَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ مُسَوِّمِينَ)[١١٤]، (مسوِّمين) بكسر الواو وهي الصّواب عنده، وبين قراءة (مُسَوَّمين) بالفتح، ويكون معناها أنّ السّومة وهي العلاقة وقيل إنّ مُسَوَّمين مُعَلَّمين[١١٥].

•ووازن بين القراءتين (إِن يَمسَسكُم قَرح فَقَد مَسَّ ٱلقَومَ قَرح مِّثْلُهُ وَتِلكَ ٱلأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَينَ ٱلنَّاسِ وَلِيَعلَمَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَيَتَّخِذَ مِنكُم شُهَدَآءَ وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ ٱلظَّٰلِمِينَ)[١١٦]بفتح القاف وسكون الرّاء، وهي الصّواب عنده[١١٧]، وقراءة (إن يمسسكم قُرح) بضم القاف وسكون الرّاء.

•ووازن بين القراءتين (وَكَأَيِّن مِّن نَّبِيٍّ قَٰتَلَ مَعَهُۥ رِبِّيُّونَ كَثِير....) [١١٨]، بألف بين القاف والتّاء وهو فعلٌ ماضٍ. وقرأ بذلك عاصِمُ وابنُ عامرٍ وحمزةُ والكِسائيّ.

وقرأ نافع، وابن كثير، وأبو عمرو: (قُتِلَ) على صيغة المبنيّ للمجهول، والطّبريّ رجّح هذه القراءة[١١٩].

وغير ذلك من القراءات في السّوَر الأخرى. ويحتاج هذا الموضوع دراسةٌ مُوسَّعة تضع

---

(١٠٥) يُنظَر: «لسان العرب»: ١/٢١٧.

(١٠٦) سورة آلِ عمرانَ: الآية ٨٠.

(١٠٧) الآية الّتي قبلها: ٧٩، إذ وردت (يؤتيه) منصوبة بـ(أنْ) ثمّ عطف عليها (ثمّ يقول).

(١٠٨) يُنظَر: «جامع البيان»: ٣/٢٣٤.

(١٠٩) «الحجّة للقرّاء السّبعة»: ٢/٢٨.

(١١٠) يُنظَر: «الدّر المصون»: ٢/١٤٩.

(١١١) يُنظَر: «جامع البيان»: ٣/٢٣٤.

(١١٢) سورة آلِ عمرانَ: الآية ١١٥.

(١١٣) «جامع البيان»: ٤/٣٧.

(١١٤) سورة آلِ عمرانَ: من الآية ١٢٥.

(١١٥) يُنظَر: «معاني القرآن وإعرابه»: ١/٤٦٧.

(١١٦) سورة آلِ عمرانَ: الآية ١٤٠.

(١١٧) «جامع البيان»: ٤/٦٧.

(١١٨) سورة آلِ عمرانَ: من الآية ١٤٦.

(١١٩) «جامع البيان»: ٤/٧٦.

الطّـبريّ (رحمه اللّه تعالى) في نصابه الحقّ، لا أن يُؤخَذ بمصطلحـات ومقاييسَ جـاءت بعده؛ لأنّ النّقـد الصّحيح هو أن يَعلـم النّاقدُ المقاييسَ الّتي اسـتعملها الطّبريُّ والجوَّ العـامَّ الّذي كان يُحيط بالقراءات القرآنيّة في زمنه، لكي يبني أحكامه على أُسـس رصينةٍ، لا أن يَكيل الاتّهامات اعتمادًا على أُسس غير دقيقة. واللّه المُوفّق.

أبرز النّتائج الّتي توصّل إليها البحث:

١ـ إنّ الطّبريّ استعمل مقاييسَ للتّرجيح تختلف عن تلك الّتي استعملها مَن جاء بعده.

٢ـ إنّ الطّبريّ رجّح بين القراءات، ولم يُنكر قراءةً مـن القراءات، ولـم يُعرِّض بالقُـرّاء، ولكنّه وازن ورجّح.

٣ـ إنّ الطّـبريّ اسـتعمل مقيـاس المعنـى الّذي تحرسـه قواعـدُ النّحـو واللّغة والبيـان، لغرض الموازنة والتّرجيح بين القراءات.

مظانُّ البحث

١ـ «إعـراب القـراءات السّـبع وعللها»، ابـن خالويه (ت ٣٧٠هـ) تحقيق: د. عبد الرّحمن بن سـليمان العثيمين، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٩٩٢.

٢ـ «إعراب القرآن الكريم وبيانه»، محيي الدّين الدّرويش، دار ابن كثير، دمشق، ٢٠١١.

٣ـ «إعـراب القرآن»، أبـو جعفر النّحّـاس (ت ٣٣٨هـ) تعليـق: عبد المنعـم خليل إبراهيـم، دار الكتـب العلميّة، بيروت، ط١، سنة ٢٠٠١.

٤ـ «البحـر المحيـط»، أبـو حيّان الأندلـسيّ (ت ٧٤٥هـ) تحقيق: عادل أحمـد وآخرين، دار الكتب العلميّة، بيروت، ٢٠١٧.

٥ـ«التّبيـان في إعـراب القـرآن»، أبو البقـاء العُكْبريّ (ت ٦١٦هـ) تحقيق: عـلي محمّد البجّاوي، المكتبة التّوفيقيّة، القاهرة، ط١، ٢٠١٩.

٦ـ «جامـع البيان عن تأويل آي القرآن»، محمّد بن جرير الطّـبريّ (ت ٣١٠هـ) تحقيق: عبد اللّه بن عبد المحسـن التّركي، دار هجر، القاهرة، ٢٠٠١.

٧ـ «الدّر المصون في علوم الكتاب المكنون»، أبو العبّاس بن يوسفَ المعروف بالسّـمين الحلبيّ (ت ٧٠٦ هـ) تحقيق: عـلي محمّد معوّض وآخرين، دار الكتـب العلميّة، بيروت، ٢٠١٣.

٨ـ «السّـبعة في القـراءات»، أبـو بكـر أحمـد بـن موسى المعـروف بابن مجاهد (ت ٣٢٤هـ)، تحقيق: جمال الدّين حمد شرف، طنطا - مصر، ط١، ٢٠٠٧.

٩ـ «القراءات المُتواترة التّـي أنكرها ابنُ جرير الطّبريّ في تفسـيره والرّدّ عليه»، الجامعة الإسـلاميّة بالمدينة المنوّرة، محمّد عارف عثمان، ١٩٨٦.

١٠ـ «القـراءات عنـد ابن جريـر الطّبريّ في ضـوء اللّغة والنّحـو»، أطروحة دكتوراه، أحمد خالد بابكر، جامعة أمّ القرى، ١٩٨٣.

١١ـ «القـراءات وعِلـل النّحويّـين فيهـا، المُسـمّى (عِلـل القـراءات)»، أبـو منصور محمّـد بن أحمـدَ الأزهريّ (ت ٣٧٠هـ) تحقيق: نوال بنت إبراهيم الحلوة، ط١، ١٩٩١.

١٢ـ «الكشـف عـن وجـوه القـراءات السّـبع وعِللهـا وحججهـا»، مكّيّ بن أبـي طالب القيـسيّ (ت ٤٣٧هـ)، تحقيـق د. محيي الدّيـن رمضان، مجمع اللّغـة العربيّة، بدمشقَ، ١٩٧٤.

١٣ـ «لسان العرب»، ابن منظور (ت ٧١١هـ) دار صادر، بيروت، د.ت.

١٤ـ «معانـي القـرآن وإعرابه»، أبو إسـحاق الزّجّاج (ت ٣١١هـ)، علّق عليه: أحمد فتحي عبد الرّحيم، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط١، ٢٠٠٧.

١٥ـ «معجـم القـراءات»، د. عبد اللّطيـف الخطيب، دار سعد الدّين، ط٢، ٢٠٠٩.